

Analysis of the Factors Influencing Public Spending: A Case Study of the Public Budget in Palestine²

Fadi Hassan Shihadeh^{1*}, Othman Ahmad Sawafta², Narmeen Abdul Karim Hussein³

¹ Assistant Professor, College of Business and Economics, Palestine Technical University, Kadoorie, Palestine.

² Associate Professor, College of Business and Economics, Palestine Technical University, Kadoorie, Palestine.

³ Palestine Technical University, Kadoorie, Palestine.

* Corresponding Author: Fadi Shihadeh (f.shihadeh@ptuk.edu.ps)

تحليل العوامل المؤثرة على الإنفاق العام: دراسة حالة الموازنة العامة في فلسطين¹

فادي حسان شحادة^{1*} عثمان أحمد صوافطة² نرمين عبد الكريم حسين³

¹ أستاذ مساعد- كلية الأعمال والاقتصاد- جامعة فلسطين التقنية- خضوري- فلسطين.

² أستاذ مشارك- كلية الأعمال والاقتصاد- جامعة فلسطين التقنية- خضوري- فلسطين.

³ جامعة فلسطين التقنية- خضوري- فلسطين.

* الباحث المراسل: فادي شحادة (f.shihadeh@ptuk.edu.ps)



This file is licensed under a

[Creative Commons Attribution 4.0 International](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Accepted

قبول البحث

2026/4/26

Revised

مراجعة البحث

2026/4/14

Received

استلام البحث

2026/4/4

DOI: <https://doi.org/10.31559/GJEB2026.16.4.1>

Abstract:

Objectives: The study analyzes the factors that affect public expenditure in Palestine. It covers the period from 2005 to 2024.

Methods: Appropriate statistical methods were employed in accordance with the nature of the data, which consisted of time-series data. The Augmented Dickey-Fuller (ADF) test and Autoregressive Distributed Lag (ARDL) regression analysis were used. The ARDL approach is a dynamic estimation technique well suited to the nature of the data and the sample size, as it captures both short-run and long-run effects.

Results: The results show that, in the short run, the independent variables generally do not significantly affect public expenditure, except for foreign aid and GDP, which have positive and statistically significant effects. In the long-run, most independent variables have positive and statistically significant effects on public expenditure, except population growth, which remains positive but not statistically significant. Foreign aid and grants also have a significant negative effect in the long run.

Conclusions: The study recommends further research that compares different periods and conducts comparative studies with developing countries.

Keywords: Population growth; public debt; crises; inflation; foreign aid and grants; GDP; public spending.

الملخص:

الأهداف: تهدف الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة على الإنفاق العام في فلسطين، حيث غطت الدراسة الحالية الفترة الواقعة من 2005 لغاية 2024.

المنهجية: تم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات وهي بيانات السلاسل الزمنية، حيث تم استخدام اختبار ديكي-فولر المُعزَّز (ADF) وتحليل انحدار ARDL حيث يعتبر اختباراً ديناميكياً مناسباً لطبيعة البيانات وحجم العينة المستخدمة ويجمع بين التأثيرات قصيرة الأجل وطويلة الأجل.

النتائج: أظهرت نتائج التحليل أن التأثير على المدى القصير بشكل عام للمتغيرات المستقلة على الإنفاق العام هو تأثير غير معنوي باستثناء متغيرات المساعدات والمنح الخارجية والنتائج المحلي الإجمالي فقد كان تأثيرهما معنوياً وموجباً. أما على المدى البعيد، فقد كان تأثير جميع المتغيرات المستقلة معنوياً وموجباً على الإنفاق العام، باستثناء متغير النمو السكاني فقد كان تأثيره غير معنوي لكنه موجباً. بالإضافة إلى متغير المساعدات والمنح الخارجية فقد كان تأثيره معنوياً وسلبياً.

الخلاصة: توصي الدراسة بإجراء أبحاث علمية من خلال مقارنة عدة فترات بالإضافة إلى إجراء دراسات مقارنة مع الدول النامية، ويمكن اختيار عدة دول من المنطقة العربية والتي تتصف بخصائص مشابهة.

الكلمات المفتاحية: النمو السكاني؛ الدين العام؛ الأزمات؛ التضخم؛ المساعدات والمنح الخارجية؛ الناتج المحلي الإجمالي؛ الإنفاق العام.

الاستشهاد

Citation

شحادة، فادي، وآخرون. (2026). تحليل العوامل المؤثرة على الإنفاق العام: دراسة حالة الموازنة العامة في فلسطين. *المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال*, 16 (4), 386-399.

Shihadeh, F. H., et al. (2026). Analysis of the Factors Influencing Public Spending: A Case Study of the Public Budget in Palestine. *Global Journal of Economics and Business*, 16(4), 386-399. <https://doi.org/10.31559/GJEB2026.16.4.1> [In Arabic]

¹ جزء من هذا البحث مستل بتصريف من رسالة ماجستير بعنوان "تحليل العوامل المؤثرة على الإنفاق العام: دراسة حالة الموازنة العامة في فلسطين" للباحثة نرمين عبد الكريم حسين تخصص الإدارة العامة- جامعة فلسطين التقنية- خضوري؛ بإشراف الدكتور عثمان صوافطة والدكتور فادي شحادة. يتقدم الباحثون بالشكر والتقدير إلى جامعة فلسطين التقنية- خضوري على دعم وتمويل نشر هذا البحث. كما يتقدم الباحثون بجزيل الشكر إلى السادة المحكمين على الملاحظات القيمة بما ساهم في تحسين البحث بصورته النهائية.

² Part of this research is adapted from a Master's thesis entitled "Analysis of the Factors Influencing Public Expenditure: A Case Study of the General Budget in Palestine," by Nermin Abdulkarim Hussein, in Public Administration at Palestine Technical University-Kadoorie, under the supervision of Dr. Othman Sawafta and Dr. Fadi Shihadeh. The researchers would like to express their sincere appreciation and gratitude to Palestine Technical University-Kadoorie for its support and funding of the publication of this research. The researchers also extend their sincere thanks to the reviewers for their valuable comments and constructive feedback, which contributed significantly to improving the research in its final form.

المقدمة:

شهد الاقتصاد العالمي تطوراتٍ هامة أثّرت على دور ونطاق عمل الدولة، حيث قامت الدول بتوسيع نطاق أنشطتها وإعادة توجيه أولوياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بهدف تحقيق الصالح العام (عصفور، 2014). كما أن تزايد التداخل بين التنمية الاقتصادية المستهدفة والأجندات الحكومية من أجل تعزيز النمو الاقتصادي كمؤشرٍ استراتيجي أصبح يلعب دورًا هامًا في تحديد السياسات المالية وتوجيه أهداف الحكومات في سعيها لتحقيق التنمية والرفاهية (زغاشو، دهان، 2017). ونتيجةً لذلك برزت أهمية دور الإنفاق العام كأداةٍ في سبيل تنفيذ الأجندة الحكومية في تشكيل قوة واستقرار الاقتصاد المحلي للدولة (Eltalla, 2017)، حيث يساهم في استغلال مصادر الدولة بالشكل الأمثل من خلال بنود الإنفاق والمخصصات في الموازنة العامة، والتي تعكس أهداف الأجندة الحكومية في تغطية الاحتياجات العامة لأفراد المجتمع من خلال تحقيق التوازن الاجتماعي، والعمل على تشجيع الاستثمار المحلي في القطاعين العام والخاص، وجذب الاستثمارات الأجنبية لتحقيق النمو والتنوع الاقتصادي. لذلك اتجهت العديد من الدراسات إلى تبسيط الضوء على دراسة الدور الفعال للسياسات الاقتصادية العامة بأوجهها المختلفة: الإنفاقية، والاستهلاكية، والاستثمارية (غازي وسمو، 2019). كما تتولى الحكومة في أي اقتصاد دورًا حاسمًا في تلبية احتياجات مواطنيها، من خلال الإنفاق العام، مثل توفير الأمن، وتحسين البنية التحتية، وتقديم المعاشات التقاعدية وما إلى ذلك، إذ يعتبر هذا النوع من الإنفاق وسيلة للحكومة للتحكم في الاقتصاد وضبط معدل التضخم، فالإنفاق العام وسيلة لإخراج الاقتصاد من الركود إلى الانتعاش ورافعة لزيادة الطلب الكلي (Asiagwu, et al 2023).

ويعد جميع ما تنفقه الحكومات على عمليات الشراء من سلع وسيارات وآلات ومعدات وصرف بنود الرواتب والأجور للموظفين العموميين في مختلف أقسام ودوائر الدولة، من ضمن بند الإنفاق العام (كراجة، العبادي، 2001). كما يتضمن الإنفاق العام المبالغ المالية التي تخرجها الدولة من الخزينة العامة عبر إقرار الموازنة العامة للإنفاق على احتياجات المجتمع العامة من خلال أشخاص اعتباريين من هيئات وأقسام ووزارات مختلفة حكومية بقصد تحقيق المنفعة العامة (طاهر، خالد، 2022). ومع تزايد إنفاق الدولة على مختلف مجالات الحياة وتطويرها، تصبح أهمية تأمين سبل الإيرادات العامة أمرًا بالغ الأهمية لتمويل النفقات العامة، سواء في القطاعات الصحية والتعليمية والاجتماعية والعسكرية وغيرها، فهنا تواجه معظم الدول مشكلة عجز الموازنة وهي الحالة التي يكون فيها جانب النفقات أعلى من جانب الإيرادات، وبذلك تضطر الحكومات إلى اللجوء للتمويل سواء من الاقتراض الداخلي أو الخارجي أو كليهما، أو التمويل من خلال أدوات السياسة النقدية والمالية لسد عجز الموازنة العامة (Wibowo, 2017)، ومن الأمور التي تؤدي إلى وجود عجز في الموازنة العامة والتي قد تؤثر على أوجه الإنفاق العام هو تعرض الدولة أو الاقتصاد لأزمات تؤثر في استقراره ومعدلات النمو المستهدفة بما ينعكس سلبًا على المجتمع ككل (مجلخ، حمادة، 2016).

عندما تتعرض دولة ما لأزمة معينة، فإنّ الحكومة تعمل على إدارة آثار تلك الأزمات بما يضمن الحد من تداعياتها على حياة الأفراد والمجتمع (مجلخ وحمادة، 2016). ولضمان قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها وتحقيق أهدافها العامة، تسعى الحكومات إلى تعزيز النمو الاقتصادي بوصفه مدخلًا أساسيًا لتحقيق المصلحة العامة (Abedin et al 2020). وإلى جانب ذلك، لا يمكن إغفال دور النمو السكاني في صياغة الأجندة الحكومية وبالتالي التأثير على الإنفاق العام والموازنة العامة، فهو لا يزال يمثل أحد التحديات التي تواجه الدول، فالمتغيرات الديموغرافية تعمل على تعديل هيكل وحجم الإيرادات والنفقات العامة، إذ تعتبر عملية فهم العلاقة بين المالية العامة والمتغيرات الديموغرافية، ضرورة لتمكين صناع السياسات العامة من التكيف وتحسين أطر الموازنة العامة بما يضمن تحقيق الصالح العام (Zokalj, 2016).

وعلى مستوى فلسطين، فغيرها من دول العالم، تعرضت لعدة أزمات مختلفة، وما زالت تتعرض لضغوطات خارجية وسياسية من قبل الاحتلال الإسرائيلي عبر تقيدها باتفاقيات ومعاهدات دولية تحد من نموها الاقتصادي (سلطة النقد الفلسطينية، 2022)، إذ تتأثر فلسطين بدرجة عالية بالأوضاع السياسية التي يخلقها الاحتلال الإسرائيلي عبر التحكم بإيرادات المقاصة. وتؤدي الأحداث السياسية في فلسطين إلى قيام الاحتلال بعدم توريد جزئي أو كلي لإيرادات المقاصة إلى السلطة الفلسطينية مما يؤثر على بند الإيرادات العامة في الموازنة الفلسطينية.

ونتيجة لاستمرار تضييقات الاحتلال وعدم إجراء أي تعديل على اتفاقية باريس الاقتصادية، انعكس ذلك سلبًا على المشهد السياسي والاقتصادي في فلسطين. فقد استمر الجانب الإسرائيلي في التحكم بأموال المقاصة بشكل متكرر خلال العام، والتي بلغت نحو 1.36 مليار دولار من إجمالي الإيرادات في عام 2021 (سلطة النقد الفلسطينية، 2021)؛ الأمر الذي أسهم في إحداث اختلال واضح في بند الإيرادات ضمن الموازنة العامة، وما يترتب على ذلك من إعاقة قدرة الحكومة على تمويل نفقاتها وتنفيذ أجندتها الحكومية بصورة فاعلة.

بالإضافة إلى ذلك فقد تراجع بند المساعدات الخارجية والمنح المقدمة لدعم بنود الموازنة العامة حيث وصلت في عام 2024 إلى 809 مليون دولار مما أثر على بند الإيرادات في الموازنة العامة (سلطة النقد الفلسطينية، 2024). وهكذا فإنه نتيجة للاختلال في بند الإيرادات يحدث عجز في تمويل النفقات العامة و تراكم للمتأخرات المستحقة على الحكومة الفلسطينية حيث لجأت الحكومة الفلسطينية إلى مزيد من الاقتراض الداخلي والخارجي وأدى ذلك إلى ارتفاع الدين العام إلى مستويات قياسية في هذا العام إذ ارتفع من (120) مليون دولار عام 2000، إلى (1257) مليون دولار عام 2004، ووصل إلى 4.204 مليار دولار في عام 2024 (سلطة النقد الفلسطينية، 2024) وهذا خلق ضغط على الإنفاق العام من أجل خدمة الدين العام المتراكم على الحكومة الفلسطينية.

بالإضافة إلى ذلك، شهد الدين العام ارتفاعًا غير مسبوق، نتيجة اعتماد الحكومة بشكل كبير وواسع على الاقتراض المحلي والخارجي لسد هذا العجز المالي الذي نتج عن أزمة إيرادات المقاصة، وزيادة الخصومات والاستقطاعات الإسرائيلية، بالإضافة إلى الانخفاض الحاد في حجم المنح والمساعدات الخارجية وهذا بدوره أدى إلى ازدياد الوضع سوءًا (سلطة النقد الفلسطينية، 2022).

وهنا يتبين أن دور الدولة في إدارة الاقتصاد لم يعد مقتصرًا على توفير الخدمات الأساسية؛ بل أصبح يشمل مواجهة التحديات المتسارعة التي تفرضها التحولات العالمية والأزمات الداخلية والخارجية على حد سواء. وقد برزت أهمية الإنفاق العام كأداة مركزية في دعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، خصوصًا في الدول التي تواجه اختلالات هيكلية وعوامل سياسية ضاغطة مثل فلسطين. كما أن التغيرات الديموغرافية وتراجع الإيرادات العامة وتذبذب مصادر التمويل تشكل ضغوطاً متزايدة على قدرة الحكومات في إدارة الموازنة بكفاءة. وفي الحالة الفلسطينية، أدى التحكم الإسرائيلي بإيرادات المقاصة وتراجع المساعدات الخارجية إلى تعميق فجوة العجز المالي وارتفاع مستويات الدين العام إلى مستويات غير مسبوقة. وبالتالي، تصبح دراسة محددات الإنفاق العام وتحليل أثرها على الاقتصاد الفلسطيني ضرورة علمية ومجتمعية لفهم مسار المالية العامة وتوجيه السياسات نحو تحقيق الاستدامة الاقتصادية.

مشكلة الدراسة:

يُعد الإنفاق العام من السياسات المالية التي تنتهجها الحكومات بهدف تعزيز النمو الاقتصادي للدولة من خلال تبني استراتيجية تنمية مستدامة، تحقق الازدهار على المدى الطويل، دون تهديد للموارد والبيئة وجودة الحياة للأجيال القادمة وهذا ما ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة 2030 (Zainal et al., 2020)، حيث تسعى الحكومات في صياغة أجنداتها إلى تحقيق الصالح العام من خلال النهوض بالقطاعات الخدمية والصحية والتعليمية لسد احتياجات المجتمع وتحقيق الصالح العام (عصفور، 2014).

ومع ضرورة تحسين النمو الاقتصادي لتحقيق تأثير إيجابي على جميع القطاعات في الاقتصاد، اتجهت الحكومات نحو دعم البنود المالية في ميزانيتها العامة، وتعزيز التميز في تقديم الخدمات الأساسية، ومواجهة الأزمات بفعالية، في نفس السياق، سعت الحكومات الفلسطينية المتعاقبة في تحدي الأزمات العالمية مثل جائحة كورونا وتحدي الصعوبات الناتجة من جانب الاحتلال الإسرائيلي في التضيق على استقرار الاقتصاد الفلسطيني، حيث ارتفعت نسبة النفقات العامة لعام 2022 بمقدار 7.4%، وبلغت نسبة الدين العام 7.9%، وتمثلت العوامل التي ساهمت في زيادة الدين العام بما يلي: استمرار أزمة المقاصة، والاقتطاعات المالية من الجانب الإسرائيلي، وانخفاض نسبة المنح الخارجية والدعم الخارجي (سلطة النقد الفلسطينية، 2024). كما أن للنمو السكاني علاقة وطيدة بالتنمية الاقتصادية، حيث يمكن اعتبار السكان مصدر للإنتاج، في حالة العمالة، أو النظر إليهم كمستهلكين، يستنزفون جزء كبير من الموارد وذلك في ظل نسب البطالة المرتفعة والتي وصلت إلى 46% عام 2025، حيث تسعى الدول إلى ضمان نمو الاقتصاد بشكل أسرع من نمو السكان (الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني، 2025).

يُعد الاقتصاد الفلسطيني من الاقتصاديات التي كانت ولا زالت تعاني من العديد من المشاكل والتحديات التي تعيق تقدمها، حيث أن فلسطين تُعد من البلدان النامية التي تعاني من مشكلة التضخم (العيد، 2021). ويضاف ذلك إلى تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، الذي بدوره أثر سلبًا على مستويات الرفاهية الاجتماعية وأدى إلى إضعاف الاستثمار وزيادة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، مما أدى إلى دفع الوحدات الاقتصادية لإهدار الكثير من الوقت والموارد للتغلب على هذا التضخم (Alareeni, et al., 2018).

وبناءً على ما تقدم، تسعى الدراسة الحالية إلى تحليل العوامل المؤثرة على الإنفاق العام في فلسطين من خلال الإجابة على سؤال الدراسة الرئيسي التالي: ماهي العوامل التي تؤثر على الإنفاق العام في فلسطين؟

ويمكن إعادة صياغة سؤال الدراسة الرئيسي إلى عدة أسئلة وفقاً للعوامل التي قد تؤثر على الإنفاق العام كما يلي:

- ما أثر الأزمات على الإنفاق العام في فلسطين؟
- ما أثر النمو السكاني على الإنفاق العام في فلسطين؟
- ما أثر النمو في الدين العام على الإنفاق العام في فلسطين؟
- ما أثر التضخم على الإنفاق العام في فلسطين؟
- ما أثر المساعدات والمنح الخارجية على الإنفاق العام في فلسطين؟
- ما أثر النمو في الناتج المحلي الإجمالي على الإنفاق العام في فلسطين؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ودراسة العوامل المؤثرة على الإنفاق العام في فلسطين بالإضافة إلى متغيرات مستقلة ومن هذا الهدف الرئيسي يمكن صياغة عدة أهداف طبقاً لمشكلة الدراسة وأسئلتها كما يلي:

- تحليل تأثير الأزمات على الإنفاق العام في فلسطين.
- تحليل تأثير النمو السكاني على الإنفاق العام في فلسطين.
- تحليل تأثير النمو في الدين العام على الإنفاق العام في فلسطين.
- تحليل تأثير التضخم على الإنفاق العام في فلسطين.
- تحليل تأثير المساعدات والمنح الخارجية على الإنفاق العام في فلسطين.

- تحليل تأثير النمو في الناتج المحلي الإجمالي على الإنفاق العام في فلسطين.

فرضيات الدراسة:

- الفرضية الأولى H1:1 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية إحصائية ($P \leq 0.05$) للآزمات على الإنفاق العام في فلسطين.
- الفرضية الثانية H1:2 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية إحصائية ($P \leq 0.05$) للنمو السكاني على الإنفاق العام في فلسطين.
- الفرضية الثالثة H1:3 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية إحصائية ($P \leq 0.05$) للدين العام على الإنفاق العام في فلسطين.
- الفرضية الرابعة H1:4 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية إحصائية ($P \leq 0.05$) للتضخم على الإنفاق العام في فلسطين.
- الفرضية الخامسة H1:5 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية إحصائية ($P \leq 0.05$) للمساعدات والمنح الخارجية على الإنفاق العام في فلسطين.
- الفرضية السادسة H1:6 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية إحصائية ($P \leq 0.05$) للنمو في الناتج المحلي الإجمالي على الإنفاق العام في فلسطين.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

الإطار النظري:

أولاً: مفهوم الإنفاق العام

الإنفاق العام هو المبالغ المالية التي تخرجها الدولة من الخزينة العامة عبر إقرار الموازنة العامة للإنفاق على احتياجات المجتمع العامة من خلال أشخاص اعتباريين من هيئات وأقسام ووزارات مختلفة حكومية بقصد تحقيق المنفعة العامة (طاهر، خالد، 2022). حيث أن الإنفاق الحكومي يعتبر من أهم أدوات السياسات المالية والذي يلعب دور كبير في التأثير على المتغيرات الاقتصادية، وكلما ازداد الإنفاق الحكومي ازدادت فرص التوظيف والإنتاج، حيث تلعب النفقات العامة للدولة دوراً بارزاً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، كونها أداة مالية فعالة في علاج مشاكل التضخم والانكماش (Eltalla, 2017).

ويعرف الإنفاق الحكومي أيضاً على أنه أحد أدوات السياسة المالية الذي يقوم بتوجيه النشاطات الاقتصادية من خلال تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية عن طريق معالجة العديد من الظواهر الاقتصادية للوصول إلى مستويات عالية من الدخل وزيادة الإنتاج، حيث أن الإنفاق العام يشكل المبلغ النقدي الذي خرج من خزينة الدولة لإشباع حاجات عامة ويعتبر الإنفاق الحكومي من الأدوات التي لها دور كبير في التأثير على العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل القومي، بالإضافة إلى أنه يشكل أداة مهمة يتم من خلالها تحريك معدلات النمو الاقتصادي ولاسيما معدلات التوظيف.

أهداف الإنفاق العام:

إن الهدف الأساسي والرئيسي من الإنفاق العام هو تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية الاجتماعية والعمل على تحسين المستوى المعيشي للسكان، حيث أنه كلما زاد الإنفاق على القطاعات التعليمية والصحية وغيرها من القطاعات هذا بدوره يؤدي إلى انتعاش الاقتصاد، وزيادة إنتاجية الأفراد، بالإضافة إلى أن الإنفاق على القطاع الصحي والمؤسسات الصحية يحد من المشاكل الصحية وينعكس إيجاباً على حياة الأفراد، حيث أن الخدمات الصحية تتعلق بشكل مباشر بصحة الإنسان وأنشطته المختلفة، وعند إتاحة فرص التعليم المجاني لجميع فئات المجتمع، هذا بدوره يساهم بشكل كبير في زيادة الاستثمار البشري مما ينعكس إيجاباً على زيادة إنتاجية الأفراد، لأن الفرد الذي يحصل على أكبر قدر ممكن من التعليم ستكون إنتاجيته أعلى من الفرد الذي لم يحصل على التعليم.

ولابد من تهيئة المؤسسات الصحية بشكل جيد، لأن القطاع الصحي له دور كبير في رقي الدولة وتحقيق التنمية المستدامة والإنفاق على الخدمات الاجتماعية سوف يحقق زيادة في التنمية الاقتصادية، وهذا بدوره سوف يسهل عملية التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة (اجتماعية، اقتصادية، بيئية)، بالإضافة إلى أنه سوف يزيد من معدلات النمو والتشغيل والدخل القومي وعدالة توزيعه في ظل الموارد المتاحة. إنَّ النفقات والإيرادات العامة توضح لنا حالة الاقتصاد في الدولة، إذا تعرضت الدولة لحالات عدم الاستقرار في هذه الحالة يتوجب عليها أن تزيد من حجم الإنفاق وتقدم الإعانات الاجتماعية لأفرادها وبالإضافة إلى أنها تحاول جاهدة في تعزيز الإيرادات العامة لتقوم بتعويض الخسائر (عمارة، 2015).

وبالتالي، يعتبر الإنفاق العام وسيلة هامة لتلبية احتياجات السكان الأساسية مثل الصحة والتعليم ومواجهة الآزمات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، كما تسعى الدولة إلى تحقيق المصلحة العامة من خلال الإنفاق العام وهذا يعزز النمو الاقتصادي الفلسطيني ولاسيما زيادة فرص العمل، ولسياسات الإنفاق دور في تقليص التفاوت في توزيع الدخل والحد من انتشار الفقر (Asiagwu et al, 2023).

أسباب زيادة الإنفاق العام:

هناك أسباب عديدة لزيادة الإنفاق العام من قبل الدولة (الحكومة) حيث يمكن توضيح ذلك من خلال النقاط التالية:

- تزايد النمو السكاني والتحضر وعلى إثره تقوم الحكومات بالعمل على توفير الخدمات الوقائية والإدارية وهذا بدوره سوف يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي، ويزيد الطلب على الرعاية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية عندما يصبح الاقتصاد أكثر تحضرًا هذا بدوره أيضًا يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي (Asiagwu, et al, 2023).
- هناك العديد من الأسباب الظاهرية وأبرزها التضخم وتأثيره على انخفاض القيمة الحقيقية للنقود، وأسباب حقيقية تشمل الجوانب الاجتماعية ودور الدولة في تقديم الخدمات، إضافة إلى العوامل الاقتصادية المرتبطة بتحقيق التوازن الاقتصادي والتوسع في المشاريع الحكومية (الحسن، عبد الحسين، 2019). كما تعد العوامل السياسية مثل التمثيل الخارجي، المشاركة في المنظمات الدولية، والسعي لترسيخ الديمقراطية من العوامل المؤدية لزيادة النفقات (بودخدخ، 2009) وإلى جانب ذلك تسهم الأسباب العسكرية بما في ذلك تكاليف الحروب والتعويضات ومعاشات المحاربين، إضافة إلى المصاريف الإدارية المتعلقة بالتطوير والتدريب، في رفع حجم الإنفاق العام.
- ارتفاع أعداد موظفي القطاع الحكومي يشكل عبئًا ماليًا كبيرًا على الموازنة، وتكمن أساس المشكلة في الرواتب المرتفعة لبعض الفئات الإدارية والتنفيذية في الدولة (أبو مدللة، 2016).
- ارتفاع نفقات وزارة الداخلية والأمن الوطني في الدولة بالمقارنة مع النفقات التطويرية والريادية (تلاحمة، 2018).
- ارتفاع نسبة المدفوعات التحويلية التي تتضمن تمويل الخدمات الاجتماعية والتحويلات النقدية لمحدودي الدخل والفقراء (تلاحمة، 2018).

أنواع الإنفاق العام:

الإنفاق العام له دور أساسي في تعزيز النشاط الاقتصادي للدولة، من خلال توجيهات وتدخل الدولة في طبيعة ومجال الإنفاق على القطاعات المختلفة، حيث أن الإنفاق في القطاعات الاقتصادية المهمة والمهمشة يساهم في تطور الاقتصاد وزيادة النمو الاقتصادي، فالإنفاق يعد من أدوات الدولة الاقتصادية التي تسعى من خلاله إلى تحقيق التوازن الاقتصادي وزيادة الإنتاج (حشيش، 2005).

حيث ينقسم الإنفاق العام إلى:

1. الإنفاق الاستثماري: هو الأموال التي تعمل على تنمية الثروات الوطنية والتي يتم من خلالها تكوين رأس المال العيني حيث أنها تحقق عائد اقتصادي، وتساهم في زيادة المشاريع الإنتاجية (قدوري، 2016).
2. الإنفاق الاستهلاكي: هو الأموال التي تضمن عمل الإدارة الحكومية (إدارة المرافق العامة للدولة) وهي ضرورية لتحقيق التوازن بين طبقات المجتمع، ومثل هذه الأموال ليس لها أي عائد اقتصادي لأنها تشمل المشتريات الحكومية للدوائر والأقسام كالسلع الاستهلاكية والخدمات.
3. النفقات الجارية: هي عبارة عن النفقات التي تعمل على تمكين الخدمات العامة وتقوم بتسهيل الأعمال الحكومية، فالنفقات الجارية هي كل ما تلتزم به المؤسسة أو الوزارات أو المديرية دوريًا من نفقات لاستمرار عملها وعدم توقفه (العلي، 1989). وتتكون النفقات الجارية من البنود التالية:
 - الرواتب والأجور: وهي عبارة عن التعويضات التي يتمكن العامل أو الموظف من الحصول عليها مقابلًا للجهد المبذول في عمله، ويتم الحصول على هذا التعويض على أساس يومي أو شهري أو سنوي (الأنسة، 2016).
 - النفقات الاجتماعية: مبالغ مخصصة لدعم قطاعات معينة أو برامج اجتماعية مثل المساعدات النقدية للأسر الفقيرة، وتُصرف ضمن موازنة الوزارات المعنية مثل وزارة التنمية الاجتماعية.
 - النفقات التحويلية: هذا النوع من النفقات يسمى (النفقات الناقلة)، وتقوم الدولة بهذا النوع من النفقات دون الحصول على مقابل. ويرصد مبلغ النفقات التحويلية في موازنة المؤسسة المسؤولة أو ذات العلاقة كوزارة التنمية الاجتماعية والتي بدورها تقوم بتقديمه على شكل مساعدات للأسر الفقيرة وأسر الشهداء والجرحى ومخصصات الأسرى.
 - النفقات التشغيلية: وهي النفقات التي تقوم الحكومة بدفعها باستمرار لتسييل و تسير أمور الإدارات الحكومية للاستمرار في عملها، وهذا النوع من النفقات ليس له أي علاقة بالأنشطة الرئيسية للإدارات الحكومية. ومن الأمثلة على هذا النوع من النفقات مصاريف المياه والكهرباء، القرطاسية والصيانة وغيرها (العلي، 2002).
 - النفقات الرأسمالية: حيث أن هذه النفقات تشمل تلك الأصول الرأسمالية مثل المباني، الأراضي، المعدات، المركبات والتحويلات الرأسمالية للمشاريع والأثاث التي يتم شراؤها وإضافتها إلى قيمة الموجودات الثابتة داخل المؤسسة (حسين، عفاف، 2004).
 - نفقات خدمة الدين العام: فالدين العام عبارة عن المبالغ التي تستقرضها الحكومة من مصادر مختلفة كدين داخلي (الالتزامات التي تترتب على الدولة للأفراد والشركات والمؤسسات المحلية) دين خارجي (الالتزامات المترتبة على الدولة للأفراد والشركات والمؤسسات والحكومات الأجنبية). أما المقصود بخدمة الدين العام هي عبارة عن الفوائد التي تم إضافتها إلى المبلغ الأصلي والمدفوعات التي يتم توفيرها للوفاء بالأقساط المستحقة مع فوائدها (كليون، 2018).
4. النفقات التطويرية: تتكون هذه النفقات من الإنفاق على قطاعات الصحة والتعليم بالإضافة إلى الإنفاق على شبكات المياه والصرف الصحي والبنى التحتية، وهذه النفقات جميعها تختلف عن باقي النفقات الأخرى بالعمر الافتراضي والعوائد الاقتصادية. كما يمكن أن تكون هذه النفقات عبارة

عن تكاليف التطوير التي تتكبدتها المؤسسة أو الدولة فيما يتعلق بالدراسات والأنشطة أو المشاريع التطويرية الممولة من المانحين (داخلي أو خارجي) (اشتية، 2018)

تحديات الإنفاق العام:

- هناك العديد من التحديات والمشاكل التي يواجهها الإنفاق العام في الدولة، حيث إن النظام الاقتصادي يعاني من عدم وجود فلسفة واضحة له بسبب وجود العديد من النظريات والمناهج الاقتصادية المختلفة التي يمكن استخدامها من قبل الدول، فمن هذه التحديات ما يلي:
- حالة عدم الاستقرار والمشاكل السياسية والأمنية انعكست سلبياً على الاقتصاد، حيث إن عدم الاستقرار بالإضافة إلى المشاكل السياسية تؤثر على النمو الاقتصادي في الدولة من خلال التأثير على معدلات وحجم الاستثمار المحلي والأجنبي ومعدلات الإنفاق العام من قبل الدولة، وتعطل برامج الدولة التنموية، فالتحديات الأمنية لها تأثير سلبي على عملية التنمية السياسية والاقتصادية (حالة عدم الاستقرار). فالحروب تعيق من حالات الانتعاش الاقتصادي في الدولة، ويجب على هذه الدول أن تخصص مبالغ كبيرة وضخمة للمؤسسات الأمنية مثل وزارات الدفاع والداخلية، حيث أن هذه التخصيصات المالية تؤدي إلى إثقال كاهل الموازنة العامة (هاشم، 2015).
- رسم السياسة المالية في الدول يعاني من ضعف عام بسبب عدة عوامل منها قلة الكفاءة و تفشي الفساد المالي والإداري، حيث إن للفساد المالي والإداري أثر كبير على تنظيم عمل المؤسسات الحكومية في الدولة، حيث أنه يشير إلى انحراف إداري أو وظيفي صادر عن الموظفين أثناء قيامهم بتأدية واجباتهم الوظيفية، وانتشار معدلات البطالة والتضخم المالي الأمر الذي ساهم في تعميق الأزمة الاقتصادية (هاشم، 2015).
- تعاني الدولة من زيادة في عبء الديون الخارجية وهذا أدى إلى عدم مقدرة تلك الدولة على أن تسيطر على مواردها المتاحة، وذلك بسبب التزاماتها بسداد الدون المتراكمة عليها والفوائد الناجمة عن تلك الديون (عبد النبي، 2012).
- الأزمات الصحية المعقدة التي واجهتها جميع دول العالم، ومثال ذلك أزمة كورونا (كوفيد-19) التي أثقلت كاهل الحكومات في مواجهتها، حيث استخدمت الدولة الجزء الأكبر من موازنتها (موازنة الطوارئ) للسيطرة على انتشار هذا الوباء (الساموك، محمد، 2022).

الدراسات السابقة:

- دراسة (Abdelrahman, 2023) والتي هدفت إلى تقييم الأهمية النسبية للإنفاق العام في فلسطين، حيث اعتمدت هذه الدراسة على استخدام نهج تجريبي، وتم تحليل البيانات الزمنية للفترة ما بين عامي 2005 و 2020 لفهم العلاقة بين الإنفاق العام ومتغيرات محددة، وتوصلت الدراسة إلى أن العوامل التوضيحية التالية تُعتبر العوامل الرئيسية للإنفاق العام في فلسطين: الإيرادات الحكومية، المساعدات الخارجية، ومعدلات البطالة. وأوصت الدراسة بضرورة عمل السلطة الفلسطينية على تنوع مصادر الإيرادات الوطنية والعمل على تحسين الكفاءة في استخدام الإنفاق العام.
 - دراسة (Patil, et al, 2022) التي توصلت إلى أن هناك فروق واضحة في أنفاق الحكومة على التعليم في الولايات المختلفة في الهند، وأوصت الدراسة بضرورة اهتمام الحكومة بالتوزيع العادل للإنفاق بين الولايات المختلفة والعمل على تحسين جودة التعليم لزيادة الفرص التعليمية أمام الطلاب في جميع أنحاء العالم وتخصيص ميزانية لتحسين دور الموارد البشرية في البلاد.
 - دراسة (علي، 2020) هدفت الدراسة إلى فهم تأثير السياسة المالية وأدواتها المختلفة كمتغيرات مستقلة (النفقات الجارية، النفقات التطويرية، الإيرادات الضريبية، الإيرادات غير الضريبية، المنح والمساعدات الخارجية وإيرادات المقاصة) على النمو الاقتصادي في فلسطين، وبيّنت الدراسة أن النفقات الجارية والنفقات التطويرية لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، بينما الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، أما المساعدات الخارجية وإيرادات المقاصة فلم تظهر لهما تأثير يُعتبر قابلاً للتوجيه على النمو الاقتصادي، كما توصلت الدراسة إلى أن السلطة الوطنية الفلسطينية تعتمد بشكل كبير على إيرادات المقاصة والمساعدات الدولية لتلبية التزاماتها بشكل عام والنفقات الجارية بشكل خاص، حيث توصي الدراسة بضرورة إعادة هيكلة النفقات العامة من خلال إعادة توزيع نسبها بين الجوانب الجارية والتطويرية، كما وأوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في بنود اتفاقية "باريس" الاقتصادية، والتي تتعلق بآلية جباية الإيرادات المقاصية من قبل الجانب الإسرائيلي وتسليمها للسلطة الفلسطينية.
 - دراسة (Eissa, 2020) هدفت الدراسة إلى بيان ماهي الأسباب وراء تفاوت الدول في احتواء الأزمات مثل جائحة فيروس كورونا (COVID-19) عن طريق التحقيق في مقاييس بديلة لكفاءة الإنفاق الصحي على التأهب للوقاية من الأوبئة، و توصلت الدراسة إلى ضرورة تحقيق الأهداف المستدامة للتنمية من خلال إعادة هيكلة الإنفاق العام على الصحة.
 - دراسة (Zainal, et al, 2020) توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية من اتجاه واحد بين الدين العام والنمو الاقتصادي وبين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي وبين الإنفاق الحكومي والدين العام.
 - دراسة (Eltalla, 2017) توصلت الدراسة إلى أن كل زيادة في الإنفاق الحكومي ستؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وهذا بدوره يحسن النشاط الاقتصادي وحجم الانتاج، وأوصت الدراسة بضرورة مراقبة الحكومة للناتج الفعلية وتقييم تأثير زيادة الإنفاق الحكومي على الاقتصاد بشكل عام والعمل على تعزيز الاستثمارات مع الأخذ بعين الاعتبار الحفاظ على الأستدامة المالية وتحسين كفاءة الإنفاق الحكومي.
- وعطفاً على الدراسات السابقة التي تم عرضها في الدراسة الحالية، والتي قدمت إطاراً علمياً وعملياً حول المتغيرات التي تؤثر على الإنفاق العام من خلال علاقة الدين العام والتضخم والناتج المحلي الإجمالي بالنفقات العامة، وبناء على المتغيرات التي تم استخدامها سابقاً، فإن الدراسة الحالية تقدم

إضافة جديدة من حيث إضافة متغير الأزمات (الاقتصادية، الصحية، السياسية) التي عصفت ولا زالت تعصف بفلسطين وما يتبعها من نتائج اقتصادية ومالية وأثرها على الإنفاق العام. بالإضافة إلى ذلك، فإن الدراسة الحالية تغطي فترة دراسية جيدة 20 عام، من الممكن أن تعكس واقع الإنفاق العام في فلسطين.

وبناءً على ذلك، فإن الدراسة الحالية تساهم في تقديم إطار عملي حول المتغيرات التي من الممكن أن تؤثر على الإنفاق العام في فلسطين، وتبين أوجه هذا التأثير على المدى الطويل والقصير، وبالتالي تساهم في تقديم نظرة كافية حول العوامل التي قد تؤثر في زيادة النفقات العامة، وهذا يساعد في رسم السياسات العامة حول العوامل المؤثرة على هذا الإنفاق.

منهجية الدراسة وإجراءاتها

البيانات وطرق جمعها:

تغطي الدراسة الفترة من 2005 إلى 2024 وحيث أن البيانات تم جمعها عن فلسطين لعدة سنوات من عدة مصادر وهي سلطة النقد الفلسطينية، وزارة المالية الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والبنك الدولي. ومن أجل تحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وبالاعتماد على أن البيانات عبارة عن سلاسل زمنية (Time Series Data)، بالتالي تم استخدام الاختبارات الخاصة بطبيعة البيانات من أجل الوصول إلى تفسير دقيق لتأثير المتغيرات المستقلة على التابعة.

المتغيرات المستقلة:

من أجل الإجابة على أسئلة الدراسة الرئيسية ومن خلال اختبار الفرضيات التي تم اشتقاقها من مشكلة الدراسة فإنه تم استخدام المنهج الكمي التحليلي بالاعتماد على البيانات المنشورة على سلطة النقد الفلسطينية، وزارة المالية الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والبنك الدولي والتي تخص العوامل المؤثرة على الإنفاق العام التي سيتم تحليلها في الدراسة وهي الأزمات، نسبة النمو السكاني، التضخم، النمو في الناتج المحلي الإجمالي، النمو في الدين العام، بالإضافة إلى المساعدات والمنح الخارجية في فلسطين. وتم حصر الأزمات (الصحية، السياسية، الاقتصادية) التي تعرضت لها فلسطين والتي أثرت على الموازنة العامة من خلال التقارير السنوية لسلطة النقد الفلسطينية وسيتم دمجها في عامل واحد وهو "الأزمات" وسيكون متغير وهي ويأخذ القيمة (0، 1) أي أن السنة التي يشير لها التقرير بوجود أزمة ستأخذ الرمز (1) أما السنة التي لا يشير لها التقرير بوجود أزمة فستأخذ الرمز (0).

المتغيرات التابعة:

استنادًا لما ورد في مقدمة الدراسة وانطلاقًا من هدف الدولة في المجتمع وهو تحقيق الصالح العام من خلال الإنفاق العام والموازنة العامة، فإن الدراسة الحالية اعتمدت في التحليل على الإنفاق العام "مجموع النفقات العامة" باعتبارها متغير تابع.

نموذج الدراسة:

بناءً على مشكلة وهدف الدراسة وأسئلتها الرئيسية والفرعية، وبالتالي يمكن تمثيل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وفقًا للنموذج الرياضي التالي:

$$Y_{it} = \beta_0 + \beta_1 PG_{it} + \beta_2 PR_{it} + \beta_3 PD_{it} + \beta_4 GDP_{it-1} + \beta_5 Inflation_{it} + \beta_6 AID_{it} + \epsilon_i$$

حيث أن Y تمثل الإنفاق العام وهو المتغير التابع، β_0 : المفسر الثابت، أما المتغيرات المستقلة فهي: PG: تمثل النمو السكاني، PR: الإيرادات العامة، PD: الدين العام، GDP: نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي، Inflation: التضخم، AID: المساعدات والمنح الخارجية، ϵ_i : الخطأ العشوائي.

جدول (1): متغيرات الدراسة وطريقة القياس

المتغيرات	التعريف وطريقة القياس
المتغير التابع	
الإنفاق الحكومي	اجمالي الإنفاق العام / اجمالي الناتج المحلي الإجمالي، تم الحصول عليها من تقارير وزارة المالية
المتغيرات التابعة	
النمو السكاني	وهي نسبة الزيادة السنوية للسكان وتم الحصول عليها من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
الإيرادات العامة	اجمالي الإيرادات العامة / اجمالي الناتج المحلي الإجمالي، تم الحصول عليها من تقارير وزارة المالية
الدين العام	اجمالي الدين العام / اجمالي الناتج المحلي الإجمالي، تم الحصول عليها من تقارير وزارة المالية
التضخم	المعدل السنوي للتضخم، وتم استخدام مؤشر المستهلك، من البنك الدولي
المساعدات والمنح الخارجية	اجمالي مبلغ المساعدات والمنح الخارجية / اجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وتم الحصول عليها من التقارير السنوية لسلطة النقد الفلسطينية
الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وتم الحصول عليها من التقارير السنوية لسلطة النقد الفلسطينية

التحليل ومناقشة النتائج:

في القسم الحالي سيتم عرض نتائج تحليل بيانات الدراسة بهدف الوصول إلى إثبات أو نفي الفرضيات. وسيتم في البداية عرض ومناقشة وصف بيانات الدراسة و ثم تحليل ومناقشة مصفوفة الارتباط واختبار وجود مشكلة عدم تجانس التباين، وبعد ذلك مناقشة نتائج الانحدار ARDL واختبار ديكي-فولر المعرّز لجذر الوحدة.

الوصف الإحصائي:

في الجدول التالي، نعرض الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة التابعة والمستقلة والتي تظهر عدد المشاهدات والوسط الحسابي والانحراف المعياري وأدنى وأعلى قيمة لكل متغير من المتغيرات.

جدول (2): الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	المشاهدات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة
الإنفاق الحكومي (المتغير التابع)	20	0.325	0.087	0.225	0.486
الأزمات	20	0.85	0.366	0	1
النمو السكاني	20	0.034	0.050	0.020	0.250
الدين العام	20	0.221	0.061	0.146	0.358
التضخم	20	0.025	0.027	-0.007	0.099
المساعدات والمنح الخارجية	20	0.112	0.087	0.018	0.317
النتائج المحلي الإجمالي	20	0.021	0.055	-0.113	0.096

يُظهر الجدول السابق الإحصاءات الوصفية الخاصة بمتغيرات الدراسة، حيث يوضح أن متوسط الإنفاق الحكومي بلغ نحو (0.325)، وهو معدل مرتفع نسبياً مقارنة مع باقي المتغيرات، وهذا بدوره يعكس الدور المحوري الذي تؤديه الحكومة في دعم و مساندة وتحريك الاقتصاد الفلسطيني، وهذا يوضح أن الدين العام (0.221) يشكل المصدر الرئيسي لتمويل هذا الإنفاق (عمارة، 2015)، بينما تُعتبر المساعدات الخارجية (0.112) عاملاً مكملًا، حيث أنها تتسم بتذبذب واضح من عام لآخر (كليبونة، 2018).

بينما معدل النمو السكاني فقد بلغ (3.4%) مع انحراف موجب مرتفع (5%)، وهذا يدل على أن هناك بعض القيم الشاذة أو السنوات غير الاعتيادية التي قد تستدعي مراجعة إضافية، بالرغم من ذلك فإن هذا النمو المتسارع يؤدي إلى فرض أعباء إضافية على الحكومة لتلبية الاحتياجات المتزايدة من الخدمات العامة (Asiagwu, et al, 2023)، أما بالنسبة لمعدل التضخم فقد بلغ (0.025)، وهذا يشير إلى أن ارتفاع الأسعار كان محدوداً في معظم السنوات، مع بروز فترات محددة شهدت زيادات أعلى، وهو ما ينعكس بطبيعة الحال على حجم الإنفاق الاسمي (Eltalla, 2017). ويُظهر الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو ضعيف (0.021) مصحوباً بانحراف (5.5%)، وهذا يعكس تعرض الاقتصاد لسنوات من الانكماش، مما أثر تأثيراً سلبياً على الإيرادات الحكومية ودفع نحو زيادة الاعتماد على كِلَى من الدين العام والمساعدات الخارجية.

تحليل مصفوفة الارتباط:

يمثل الجدول أدناه تحليل مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة التابعة والمستقلة، حيث تعطي مصفوفة الارتباط مؤشر أولي عن طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، بالإضافة إلى ارتباط المتغيرات المستقلة ببعضها البعض.

جدول (3): تحليل مصفوفة الارتباط

المتغيرات	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)
الإنفاق العام(1)	1.000						
الأزمات(2)	-0.312	1.000					
النمو السكاني(3)	-0.101	0.095	1.000				
الدين العام(4)	0.505	0.003	-0.277	1.000			
التضخم(5)	0.411	0.104	-0.249	0.453	1.000		
المساعدات والمنح الخارجية(6)	0.914	-0.168	-0.134	0.595	0.476	1.000	
النتائج المحلي الإجمالي(7)	0.502	-0.352	-0.070	0.023	0.081	0.446	1.000

تظهر نتائج مصفوفة الارتباط في جدول (3) أعلاه أن تأثير الأزمات سلباً على الإنفاق العام حيث بلغ معامل الارتباط 31.2% وهذا يشير إلى تعرض فلسطين للأزمات المتكررة التي قد تؤدي إلى تخفيض الإيرادات العامة والمنح، وهذا قد ينعكس سلباً على الإنفاق الحكومي. بالإضافة إلى ذلك، كان معامل الارتباط للنمو السكاني مع الإنفاق العام سلبياً بمقدار 10.1%، جدير بالذكر أن زيادة النمو السكاني يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي من خلال فرض ضغوطاً إضافية على الخدمات العامة (Zokali, 2016). أما متغير الدين العام فكان ارتباطه متوسطاً وموجباً مع الإنفاق العام بمقدار 50.5%، وهذا نتيجة لاعتماد الحكومات المتعاقبة على تمويل النفقات وتحديدًا الرواتب من خلال الاقتراض من الجهاز المصرفي. وكان تأثير التضخم كمُتغير مستقل موجباً ومتوسطاً بمقدار 41.1% على الإنفاق العام حيث أن ارتفاع الأسعار نتيجة الضغوط التضخمية يؤدي إلى زيادة إنفاق الدولة على مختلف القطاعات من مساعدات اجتماعية ونفقات تطويرية وتكاليف أخرى. أيضاً جاء معامل ارتباط عامل المساعدات والمنح الخارجية مرتفعاً وموجباً بمقدار

91.4% مع الإنفاق العام، وهذا انعكاس لأعتماد جزء لا بأس به من الموازنة العامة على المساعدات والمنح والتي بلغت في عام 2024، 823.7 مليون دولار (وزارة المالية والتخطيط، 2024). أما متغير الناتج المحلي الإجمالي كمتغير مستقل على مستوى الاقتصاد الكلي فقد جاء معامل ارتباطه مع الإنفاق العام متوسطاً وموجباً بمقدار 50.2%، حيث أن زيادة النمو في الناتج المحلي سينعكس على الإيرادات وجباية الضرائب وبالتالي انعكاس ذلك إيجابياً على الإنفاق العام (كليون، 2018).

بالإضافة إلى تحليل مصفوفة الارتباط، فقد تم إجراء اختبار Breusch-Pagan / Cook-Weisberg لفحص إمكانية وجود مشكلة heteroscedasticity وهي مشكلة عدم تجانس التباين، وكانت نتيجة الاختبار ($\chi^2 = 0.01, p = 0.9077$) وتشير هذه النتيجة إلى عدم وجود هذه المشكلة. جدول (4) يعرض نتيجة الاختبار المذكور.

جدول (4): اختبار Breusch-Pagan / Cook-Weisberg

chi2(1)	0.01
Prob > chi2	0.9077

تحليل الانحدار الديناميكي ARDL:

في هذه القسم سيتم عرض نتائج التحليل بناءً على المنهجية التي تم اتباعها في هذه الدراسة ووفقاً لطبيعة بيانات الدراسة وهي السلاسل الزمنية (Time Series Data). في بداية التحليل سيتم إجراء اختبار ديكي-فولر المُعزَّز لاختبار وجود جذر الوحدة، والمعروف باللغة الإنجليزية Augmented Dickey-Fuller test for unit root). وهذا الاختبار من أجل التحقق فيما إذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة (Stationary) أم تحتوي على جذر وحدة (غير مستقرة)، حيث تم إجراء الاختبار للمتغيرات جميعها عند (First Difference). حيث يظهر جدول (5) أدناه أن البيانات مستقرة عبر السلسلة الزمنية التي تم دراستها.

جدول (5): إجراء اختبار ديكي-فولر المُعزَّز لجذر الوحدة (ADF)

المتغيرات	إحصائية الاختبار	القيمة الحرجة عند 10%	قيمة p التقريبية (MacKinnon)
الإنفاق العام (المتغير التابع)	-4.276	-2.630	0.0005
المتغيرات المستقلة			
الأزمات	-4.183	-2.630	0.0007
النمو السكاني	-4.613	-2.630	0.0001
المساعدات والمنح الخارجية	-3.290	-2.630	0.0153
الدين العام	-3.034	-2.630	0.0319
التضخم	-3.757	-2.630	0.0034
الناتج المحلي الإجمالي	-5.275	-2.630	0.0000

وبالنظر إلى نتائج الاختبار، نلاحظ أنه تم استخدام اختبار ديكي-فولر المُعزَّز (ADF) للتحقق من خصائص الاستقرار للسلاسل الزمنية. وتشير النتائج إلى عدم رفض فرضية العدم بوجود جذر وحدة عند المستوى لجميع المتغيرات، مما يدل على أنها غير مستقرة. ومع ذلك، عند أخذ الفرق الأول، يتم رفض فرضية العدم عند مستويات المعنوية التقليدية (10%)، مما يشير إلى أن جميع المتغيرات أصبحت مستقرة عند الفرق الأول، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى (1).

وبالاعتماد على اختبار (ADF) وبما أن جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، وحيث أن حجم البيانات المستخدمة صغيرة نوعاً ما، فهذا يقودنا إلى استخدام تحليل (ARDL, Autoregressive Distributed Lag) والذي يعرض طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع عبر الزمن، بالإضافة إلى أنه يظهر التأثيرات طويلة الأجل وقصيرة الأجل في النموذج. وبالتالي فإن جدول (6)، يعرض نتيجة اختبار (ARDL).

جدول (6): نتائج اختبار ARDL

D.y	معامل التأثير	الخطأ المعياري	t	P>t
ADJ	***-1.884	0.1855	-10.16	0.000
الإنفاق العام (1)				
العلاقة قصيرة الأجل				
الأزمات	***-0.0712	0.0111	-6.38	0.001
النمو السكاني	0.0530	0.0762	0.70	0.512
الدين العام	0.0229	0.09125	0.25	0.810
التضخم	-0.2148	0.2187	-0.98	0.364
المساعدات والمنح الخارجية	***0.7931	0.048	16.51	0.000
الناتج المحلي الإجمالي	**0.1621	0.0621	2.61	0.040
العلاقة طويلة الأجل				
الأزمات (1)	***0.0669	0.0147	4.54	0.004
النمو السكاني (1)	0.1267	0.0936	1.35	0.225
الدين العام (1)	***0.7619	0.1879	4.05	0.007

0.052	2.42	0.4911	**1.1872	التضخم(1)
0.066	-2.42	0.3302	**0.740	المساعدات والمنح الخارجية(1)
0.000	10.83	0.0487	***0.5277	الناتج المحلي الإجمالي(1)
			19	عدد المشاهدات
			0.9779	R-squared
			0.9338	Adj R-squared
			60.9125	Log likelihood
			0.0174	Root MSE
			2024-2006	العينة

* p<0.1, ** p<0.05, *** p<0.01

توضح نتائج اختبار ARDL في جدول (6) أعلاه، أن تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع على المدى القصير، حيث كان تأثير الأزمات سلبياً ومعنوياً على الإنفاق العام وبمعامل تأثير منخفض نسبياً بقيمة 7.12%، وهذا يعني أن تعرض فلسطين للأزمات المتكررة يخفض من الإنفاق الحكومي، ويمكن أن يفسر ذلك، بأن الأزمات التي تتعرض لها البلاد تؤثر على الإيرادات العامة وبالتالي انخفاض الإنفاق الحكومي. بالإضافة إلى أن تأثير المساعدات والمنح الخارجية و الناتج المحلي الإجمالي معنوياً وموجباً على زيادة الإنفاق العام بمعامل تأثير 79% و 16% على التوالي، حيث أن زيادة المساعدات والمنح الخارجية المقدمة للحكومة الفلسطينية وتحسن الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي وهذا يتوافق مع دراسة الأعرج (2019). أما فيما يتعلق بمتغيرات النمو السكاني والدين العام فتأثيرهما غير معنوي لكنه موجباً وبمعامل تأثير منخفض حيث بلغ 5.3% و 2.2% على التوالي. وذلك على عكس تأثير عامل التضخم الذي كان سلبياً وغير معنوي وبمعامل تأثير متوسط بمقدار 21.48%.

أما على صعيد تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع على المدى الطويل، فكان تأثير الأزمات إيجابياً ومعنوياً بمعامل تأثير 6.69% على الإنفاق العام. وهذا قد يفسر على أن استمرار تعرض البلاد للأزمات يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام على المدى الطويل من خلال المساعدات والدعم الحكومي المباشر وغير المباشر؛ حيث تتعرض البلاد لعدة أزمات اقتصادية، سياسية، صحية، بالإضافة إلى الأغلاقات وحصار المدن والقرى. أما متغير النمو السكاني فكان تأثيره موجباً ولكن غير معنوي وبمعامل تأثير 12.67%، وهذا قد يسفر على أن ثبات معدلات النمو السكاني والتي بلغت بالمتوسط 2.5% لا تؤثر بشكل معنوي على قرارات الحكومة فيما يخص الإنفاق العام على المدى الطويل. على الرغم من أن هذا لا يتوافق بشكل كامل مع النظرية الاقتصادية التي تبين بأن التوسع السكاني يفرض على الحكومة زيادة الإنفاق لتغطية الاحتياجات المتزايدة في قطاعات الصحة والتعليم والبنية التحتية والخدمات العامة، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الضغوط المالية، إضافة إلى ذلك إن ارتفاع الدين العام يعكس لجوء الحكومة إلى الاقتراض كوسيلة لتمويل نفقاتها، في حين يعكس تأثير عدد السكان الزيادة الطبيعية في الطلب على الخدمات العامة، وهذا بدوره يفرض على الحكومة التوسع في إنفاقها لتلبية الاحتياجات المتنامية للمجتمع.

وعلى صعيد متغير الدين العام، فقد كان تأثيره معنوياً وموجباً وبمعامل تأثير مرتفع بقيمة 76.19%، أي أن زيادة الإنفاق يتأثر بشكل كبير بالحصول على القروض من الجهاز المصرفي المحلي حيث أن اقتراض الحكومة الفلسطينية يتم من خلال البنوك العاملة في فلسطين (سلطة النقد الفلسطينية، 2019). بالإضافة إلى ذلك، فقد كان تأثير متغير التضخم معنوياً وموجباً على الإنفاق العام وبمعامل تأثير مرتفع 118.72%، أي أن ارتفاع التضخم في البلاد سيؤدي إلى زيادة الإنفاق العام على المدى الطويل. أما متغير المساعدات والمنح الخارجية فكان تأثيره سلبياً ومعنوياً بمقدار 74%، حيث أن تراجع بند المنح والمساعدات لصالح الموازنة العامة على مدى السنوات الماضية قد أثر على الإنفاق العام. وتعاني الموازنة العامة في فلسطين من خلل هيكلي بموضوع الإنفاق حيث أن 96% من إجمالي النفقات تذهب إلى بند النفقات الجارية، وهذا تأثر بشكل كبير بالانخفاض الكبير في تحصيل إيرادات المقاصة الناتج عن الحجوزات على هذه الإيرادات (سلطة النقد الفلسطينية، 2024). علاوة على ذلك، فقد كان تأثير الناتج المحلي الإجمالي معنوياً وموجباً على الإنفاق العام وبمعامل تأثير متوسط بقيمة 52.77%، وهذا نتيجة لأن تحسن المؤشرات الاقتصادية على المدى الطويل من الممكن أن ينعكس إيجابياً على زيادة النفقات العامة. أن تحسن الناتج المحلي الإجمالي مدفوعاً بتحسين القطاعات الاقتصادية المختلفة تؤدي إلى تحسن في جباية الضرائب وتحصيلها وبالتالي زيادة الإيرادات العامة التي تنعكس إيجاباً على الإنفاق العام.

كما نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيم (R-squared) و (Adj R-squared) مرتفعة وهي 97.79% و 93.38% على التوالي، حيث أن المتغيرات المستقلة التي تم اعتمادها في نموذج الدراسة تفسر تقريباً 93.38% من قيمة التغير في المتغير التابع، وهذا ناتج من أن اعتماد هذه المتغيرات جاء بناء على الدراسات والأدبيات السابقة التي استخلصت أن النفقات العامة وتحديداً في الدول النامية تعتمد على المتغيرات المستقلة التي تم استخدامها في الدراسة الحالية. وهذه النتائج تتوافق إلى حد كبير مع دراسة (Alareeni, et al, 2018). ويمكن تلخيص نتائج التحليل بالنسبة للمتغيرات المستقلة وتأثيرها على المتغير التابع (الإنفاق العام) على المدى الطويل وقصير الأجل كما في جدول (7) أدناه:

جدول (7): ملخص نتائج التحليل

المتغيرات المستقلة	التأثير على المدى القصير	اتجاه التأثير	التأثير على المدى الطويل	اتجاه التأثير
الأزمات	يوجد تأثير معنوي	سليبي	يوجد تأثير معنوي	ايجابي
النمو السكاني	تأثير غير معنوي	ايجابي	تأثير غير معنوي	ايجابي
الدين العام	تأثير غير معنوي	ايجابي	يوجد تأثير معنوي	ايجابي
التضخم	تأثير غير معنوي	سليبي	يوجد تأثير معنوي	ايجابي
المساعدات والمنح الخارجية	يوجد تأثير معنوي	ايجابي	يوجد تأثير معنوي	سليبي
النتائج المحلي الإجمالي	يوجد تأثير معنوي	ايجابي	يوجد تأثير معنوي	ايجابي

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن التأثير على المدى القصير بشكل عام للمتغيرات المستقلة على الإنفاق العام هو تأثير غير معنوي باستثناء متغيرات المساعدات والمنح الخارجية والنتائج المحلي الإجمالي فقد كان تأثيرهما معنويًا وموجبًا. أما على المدى البعيد، فقد كان تأثير جميع المتغيرات المستقلة معنويًا وموجبًا على الإنفاق العام، باستثناء متغير النمو السكاني فقد كان تأثيره غير معنوي لكنه موجبًا. بالإضافة إلى متغير المساعدات والمنح الخارجية فقد كان تأثيره معنويًا وسليبيًا.

التوصيات العملية والعلمية:

التوصيات العملية لصناع القرار:

استنادًا إلى النتائج السابقة، توصي الدراسة بما يلي:

- تعزيز ضبط الدين العام وإعادة هيكليته، من خلال وضع سقف صارم للاقتراض، وتحسين إدارة الالتزامات المالية؛ لضمان عدم تراكم الدين بمعدلات تفوق قدرة المالية العامة وخصيصًا في أزمات المقاصة والاقتطاعات الإسرائيلية المستمرة.
- توجيه المساعدات والمنح الخارجية نحو مشاريع إنتاجية، تخفض العبء على الموازنة مستقبلًا، بدل تمويل النفقات الجارية، مع تعزيز الاستقرار في تدفق هذه المساعدات.
- تبني سياسات سكانية فعالة لاستيعاب الضغوط الديموغرافية، وهذا يستدعي تطوير سياسات تستجيب للزيادة السكانية؛ عبر توسيع الاستثمارات في التعليم والصحة والبنية التحتية، مع تبني برامج تنمية اجتماعية تقلل من الضغط على النفقات العامة.
- تحسين القدرة المؤسسية على إدارة الأزمات المالية والصحية والسياسية، عن طريق إنشاء إطار مؤسسي شامل لإدارة الأزمات، وصندوق طوارئ وطني، وخطط إنفاق مرنة تستجيب للمتغيرات.
- رفع كفاءة الإنفاق العام من خلال الحكومة مما يحسن من إدارة الإنفاق.

التوصيات العلمية والدراسات المستقبلية:

بناء على توصيات الدراسة المنبثقة عن نتائج التحليل الإحصائي فإنه يمكن تقديم عدة توصيات حول إجراء أبحاث ودراسات مستقبلية. حيث توصي الدراسة بإجراء أبحاث علمية من خلال مقارنة عدة فترات بالإضافة إلى إجراء دراسات مقارنة مع الدول النامية، ويمكن اختيار عدة دول من المنطقة العربية والتي تتصف بخصائص مشابهة. بالإضافة إلى التوصية للدول النامية بضرورة خفض الاعتماد على المنح والمساعدات الخارجية، وخفض الاعتماد على الدين العام لتمويل عمليات الإنفاق على الخدمات العامة.

محددات الدراسة:

- تأثير الأزمات السياسية والاقتصادية المفاجئة، حيث أن الظروف غير المستقرة في فلسطين مثل الاقتطاعات الإسرائيلية أو الأحداث الأمنية، أدت إلى صعوبة تفسير بعض التغيرات في الإنفاق الحكومي بشكل كامل، لأنها خارج سيطرة الحكومة وهي أحداث غير متوقعة.
- ضعف البنية التحتية الاقتصادية، حيث أن الأحداث الاقتصادية مثل جائحة كورونا أو الأزمات المالية الدولية تؤثر على الاقتصاد الفلسطيني بشكل كبير وغير متوقع، مما يزيد صعوبة تفسير التغيرات في الإنفاق العام بدقة كاملة.
- عدم توفر بيانات كافية لأجراء تحليل إضافي للتأكد من نتائج الدراسة من خلال إجراء اختبارات إضافية.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية

- أبو مدلل س.، & الخضري أ. (2016). الإيرادات العامة والنفقات العامة الفلسطينية: المشكلات والحلول (1995-2015). *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية*، 3(2)، 219-235.
- اشتية، بكر (2018). الإنفاق الحكومي على القطاع الاجتماعي من منظور العدالة الاجتماعية. المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي (مفتاح)، رام الله.
- الأعرج، أحمد أكرم عبد المعطي. (2019). *أثر التجارة الخارجية على الإيرادات العامة في دولة فلسطين: دراسة قياسية (1996-2017 م)*. (أطروحة ماجستير). الجامعة الإسلامية، فلسطين (قطاع غزة).
- بودخدخ: كريم. (2009). أثر سياسة الإنفاق على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر. 69-90. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2023). فلسطين في أرقام 2022. فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2025). التنبؤات الاقتصادية 2024. رام الله، فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
- الحسن، إيهاب عبد السلام، زهراء، علي عبد الحسين. (2019). أثر الإنفاق العام على النشاط الاقتصادي في العراق للفترة 1998-2017. *مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية*، 11(4)، 150-172.
- حشيش، عادل أحمد، (2005). *أساسيات المالية العامة: مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام*. دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
- زغاشو، م.، ودهان، م. (2017). دور سياسة الإنفاق العام في تفعيل التنوع الاقتصادي: اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً. *Revue des Sciences Humaines*، 28(3)، 69-86.
- الساموك، مصطفى سمير عبد الله & جاسم محمد، أسماء. (2022). تحديات الانفاق العام في العراق للمدة 2009-2020: (الاسباب والمعالجات). *مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية*، 26(2)، 69-90.
- طاهر، ق. & خالد، م. (2022). أثر الإنفاق العام على التضخم والنمو الاقتصادي حالة الجزائر دراسة قياسية للفترة (1980-2020). رسالة ماجستير منشورة جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.
- عصفور، محمد شاكر. (2014). *اصول الموازنة العامة*. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- علي، محمد (2020). *أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في فلسطين*. رسالة ماجستير منشورة: جامعة النجاح الوطنية: نابلس-فلسطين
- عمارة، رانيا محمود. (2015). *المالية العامة: الإيرادات العامة* (الطبعة الأولى). مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع.
- العبد، جلال شيخ. (2021). العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية. *مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث*، 9(1)، 88-106.
- غازي، كوفان تمر، و سمو، فاطمة رمضان. (2019). أثر الإنفاق العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق: في المدة 2006-2017. (2)2، لصفحات <https://doi.org/10.14500/kujhss.v2n2y2019.165-152>
- قدوري، طارق، (2016). مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014). *مجلة رؤى الاقتصادية*، 11، ص: 95. <https://doi.org/10.12816/0036778>
- كلبونة، فاطمة. (2018). *أثر الدين العام على النمو الاقتصادي في فلسطين*. 1-86. (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية). المستودع الرقمي لجامعة النجاح الوطنية- نابلس، فلسطين.
- مجلخ، سليم، حمادة، كمال. (2016). تفاقم عجز الموازنة العامة في الجزائر في ظل آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية دراسة تحليلية للفترة (2004-2013). *مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية*، 1(40): 165-167. <https://doi.org/10.53671/pturj.v9i1.165>
- مقداد، محمد، والكحلوت، خالد. (2009). واقع الإيرادات والنفقات الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية في ظل المعوقات الاسرائيلية. *مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)* 17(1)، 753-807.
- هاشم، حنان عبد الخضر، (2015). الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الاقتصاد العراقي بين المتضمنات الأساسية والرؤية الاستراتيجية للتطبيق، *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة*، 13(36)، العراق.
- الوادي، محمود حسين، خرسين، ابراهيم، الحوار، نضال، (2007). *الأساس في علم الاقتصاد*. ط1، دار البازور للنشر والتوزيع.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

- Abedin, N., Amiruddin, R., & Ismail, I. (2020). *Public Debt, Government Expenditure and Economic Growth*, International Invention, Innovative & Creative (InIIC) Conference.
- Abdelrahman, O. A. (2023). Government Expenditures Determinants: An Empirical Study on Palestine. *International Journal of Academic Research in Economics and Management and Sciences*, 12(2), 67 – 74. [DOI]
- Alareeni, B., Qdeh, N., Lulu, S. (2018). Determinants of Inflation in Palestine. *International Journal Of Business Ethics And Governance (IJBEG)*. [DOI]
- Asiagwu, h., Ugherughe, j., & Ezeabasili, n. (2023). Disaggregated analysis of public expenditure and economic development on the Nigerian economy. *International Journal of Management & Entrepreneurship Research*, 5(1), 41-56. [DOI]
- Chu, K., & Hemming, R. (Eds.). (1991). "Public Expenditure, Stabilization, and Structural Adjustment". In *Public Expenditure Handbook*. USA: International Monetary Fund. [DOI]
- Eissa, N. (2020). Pandemic Preparedness and Public Health Expenditure. *Economies*, 8(3), 60. [DOI]
- Eltalla, H. (2017). The Impact of Government Expenditure on the Palestinian Economy: A CGE Analysis. *Journal of Economics and Sustainable Development*, 8(22), 174-181.
- Patil, A., Hanagodimath, S., & S. C., J. (2022). Public Expenditure on the Education Sector in India. *Antrocom Journal of Anthropology*, 18(2), 151-157.

- Wibowo, M. (2017). Public Debt and Economic Growth in The SouthEast Asian Countries. *Signifikan: Jurnal Ilmu Ekonomi*, 6(1), 177-188. [DOI]
- Zainal Abedin, N., Amiruddin, R., & Ismail, I. (2020). Public Debt, Government Expenditure and Economic Growth in Malaysia. International Invention, Innovative & Creative (InIIC) Conference, (pp. 105-111).
- Zokaj, M. (2016). The impact of population aging on public finance in the European Union. *Financial theory and practice*, 40(4), 383-412. [DOI]

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

<https://hdr.undp.org/data-center/human-development-index#/indicies/HDI>
https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/wpcontent/uploads/sites/2/2017/01/wim_dgs4.pdf
<https://www.un.org/sustainabledevelopment/sustainable-development-goals/>
www.pma.ps
<https://www.pcbs.gov.ps/>
<https://mas.ps/>

رابعاً: ترجمة المراجع العربية

- Abu Madalla, S., & Al-Khudari, A. (2016). Palestinian public revenues and public expenditures: Problems and solutions (1995–2015). *Journal of Economic and Financial Research*, 3(2), 219–235.
- Alabi, M. (2020). *The impact of fiscal policy on economic growth in Palestine* [Published master's thesis, An-Najah National University, Nablus, Palestine].
- Al-Araj, A. A. A. M. (2019). *The impact of foreign trade on public revenues in the State of Palestine: An econometric study (1996–2017)* [Master's thesis, Islamic University, Palestine (Gaza Strip)].
- Al-Eid, J. S. (2021). The relationship between the inflation rate and the unemployment rate in the areas of the Palestinian National Authority. *Palestine Technical University Research Journal*, 9(1), 88–106. <https://doi.org/10.53671/pturj.v9i1.165>
- Al-Hassan, I. A. S., & Zahra, A. A. H. (2019). The impact of public expenditure on economic activity in Iraq for the period 1998–2017. *Journal of the College of Administration and Economics for Economic, Administrative and Financial Studies*, 11(4), 150–172.
- Al-Samouk, M. S. A., & Jasim Mohammed, A. (2022). Challenges of public expenditure in Iraq for the period 2009–2020: Causes and remedies. *Journal of Economic and Administrative Studies*, 2022(26), 69–90.
- Al-Wadi, M. H., Khursin, I., & Al-Hawari, N. (2007). *Fundamentals of economics* (1st ed.). Dar Al-Yazouri for Publishing and Distribution.
- Asfour, M. S. (2014). *Fundamentals of the public budget*. Dar Al-Masirah for Publishing, Distribution, and Printing.
- Boudkhodkh, K. (2009). The impact of expenditure policy on economic growth: A case study of Algeria. [Publication details unavailable], 69–90. Faculty of Economic Sciences and Management.
- Emara, R. M. (2015). *Public finance: Public revenues* (1st ed.). Arab Studies Center for Publishing and Distribution.
- Ghazi, K. T., & Samo, F. R. (2019). The impact of public expenditure on selected macroeconomic variables in Iraq during the period 2006–2017. *Kurdistan Journal of Humanities and Social Sciences*, 2(2), 152–165. <https://doi.org/10.14500/kujhss.v2n2y2019>
- Hachich, A. A. (2005). *Fundamentals of public finance: An introduction to the principles of public finance*. Dar Al-Nahda Al-Arabiya for Printing and Publishing.
- Hashem, H. A. K. (2015). Public-private partnership in the Iraqi economy: Basic implications and a strategic vision for implementation. *Al-Ghary Journal of Economic and Administrative Sciences*, 13(36).
- Ishtayeh, B. (2018). *Government spending on the social sector from the perspective of social justice*. Palestinian Initiative for the Deepening of Global Dialogue (MIFTAH).
- Kadouri, T. (2016). The contribution of rationalizing government expenditure to achieving economic development in Algeria: An applied study for the period 1990–2014. *Roa'a Economic Journal*, 11, 95. <https://doi.org/10.12816/0036778>
- Kalbouna, F. (2018). *The impact of public debt on economic growth in Palestine* [Master's thesis, An-Najah National University]. An-Najah National University Digital Repository, Nablus, Palestine.
- Majlakh, S., & Hamana, K. (2016). The aggravation of the public budget deficit in Algeria under the effects of the global financial and economic crisis: An analytical study for the period 2004–2013. *Al-Quds Open University Journal for Humanitarian and Social Research*, 1(40). <https://doi.org/10.53671/pturj.v9i1.165>

- Miqdad, M., & Al-Kahlout, K. (2009). The reality of current revenues and expenditures of the Palestinian National Authority under Israeli constraints. *Islamic University Journal (Humanities Studies Series)*, 17(1), 753–807.
- Palestinian Central Bureau of Statistics. (2023). *Palestine in figures 2022*. Palestinian Central Bureau of Statistics.
- Palestinian Central Bureau of Statistics. (2025). *Economic forecasts 2024*. Palestinian Central Bureau of Statistics.
- Taher, Q., & Khaled, M. (2022). *The impact of public expenditure on inflation and economic growth: The case of Algeria — An econometric study for the period 1980–2020* [Published master's thesis, Mohamed Boudiaf University of M'Sila].
- Zaghashou, M., & Dahan, M. (2017). The role of public expenditure policy in promoting economic diversification: The economy of the United Arab Emirates as a model. *Revue des Sciences Humaines*, 28(3), 69–86.